

MARMARA ÜNİVERSİTESİ
İlahiyat Fakültesi Kütüphanesi

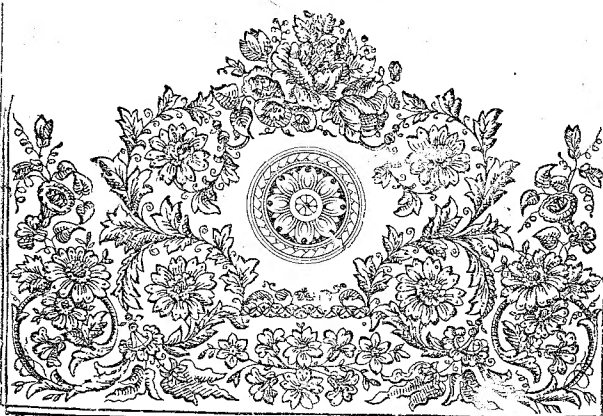
Kayıt No: 11677

Konu No:

Ø

قطب الدین رازینک تصور

و تصدیق رساله مرغوبه سیدر



الرسالة المعمولة في التصور والتصديق
للقطب الرازي التختاني رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه رسالة مشتتة على تحقيق معنى التصور والتصديق وتعريفهما
حررت بها لبعض الاحباب متوكلا على ما لهم الصدق والصواب
اعلم ان العلم الذي هو مورد القسمة في التصور والتصديق هو
العلم المتجدد الذي لا يكتفي فيه مجرد الحضور كعلم الباري تعالى
وعلم المجردات بانفسها وعلما بانفسنا والام ينحصر العلم في التصور
والتصديق اذا لتصور هو حصول صورة الشئ في العقل
والتصديق يستدعي التصور الذي هو كذا والعلم الحضورى

نما

لا يكون بحصول صورة وأما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة عنا
 فلا بد وان يكون بحصول صورها فينا اذ حالة العلم ان لم يحصل
 لنا امر ولا زال عنا امر فاستوى حال العلم وما قبله وهو محال
 وان زال امر فا الزائل عند العلم بهذا غير الزائل عند العلم بذلك
 والا لكان العلم باحدها هو العلم بالآخر فيلزم ان يكون فينا
 امور غير متناهية بحسب ما في قوتنا الدراكة من الامور الغير
 المتناهية كالاشكال والاعداد المرتبة ويكون تلك الامور الحاصلة
 فينا مرتبة موجودة معالانه لما كان العدد الاكثر مستلزما للعدد
 الاقل فعدم الاقل يكون مستلزما لعدم الاكثر فاذا كان عدم
 الواحد او الاثنين او عدة عد ميهما موجودا فينا بالفعل فعدمات
 الاعداد الغير المتناهية تكون موجودة بالفعل ايضا وبين بطلان
 هذا في الحكمة فتبين بهذا ان العلم تحصيل لا ازالة ولان كون
 العلم تحصيل لا ازالة هو من الامور التي نجدها في انفسنا ولا
 نحتاج فيها الى برهان وبيان والامر الحاصل عند العلم باحد
 المعلومين غير الحاصل عند العلم بالمعلوم الآخر لما سبق فيلزم
 ان يكون لكل معلوم امر في العقل يطابقه وهو العلم به دون
 العلم بما عداه وذلك هو المراد بحصول صورة الشئ في العقل
 ويجب ان يكون هذا العلم اعم من ان يكون مطابقا لما في نفس الامر

دون ما عداه

او غير مطابق جازما او غير جازم فيشمل جميع التصورات
 والتصديقات اذ المنطق انما يبحث فيه عن المعاني الكلية الشاملة
 وعن الصناعات الخمس واذا تقرر هذا فنقول فسر التصور
 بامور احدها بانه عبارة عن حصول صورة الشئ في العقل
 وهو مرادف للعلم وثانيها بانه عبارة عن حصول صورة الشئ في
 العقل فقط وهو محتمل لوجهين احدهما حصول صورة الشئ في
 العقل مع اعتبار عدم الحكم وثانيهما حصول صورة الشئ في العقل
 مع عدم اعتبار الحكم وهو بهذا التفسير اعم منه بالتفسير الاول للثاني
 لانه جاز ان يكون مع الحكم واخص منه بالتفسير الاول لان
 الاول جاز ان يكون مع اعتبار الحكم وفسر التصديق بامور
 احدها بانه عبارة عن الحكم ونسب هذا التفسير الى الحكماء وفسر
 الحكم بثلاث تفسيرات احدها بانه عبارة عن انتساب امر الى
 آخر ايجاباً او سلباً وثانيها بانه عبارة عن نفس النسبة لاعت
 الانتساب لان الانتساب فعل والعلم انفعال وثالثها بانه عبارة عن
 تعقل النفس ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وثانيها بانه عبارة عن
 مجموع تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم وهو مذهب الامام
 وثالثها بانه عبارة عن تصور معه حكم فيكون التصور بشرط الحكم
 تصديقا وهو مذهب صاحب المطالع وغيره ويمكن ان يكون

الاعتبار في

مراده مذهب الامام ورابعها بانه عبارة عن اقرار النفس بمعنى القضية والاذعان له فهو غير ان يحصل في النفس معنى القضية بل شيء آخر يقترب به وهو صورة الاذعان له وهو ان المعنى الذي حضر في النفس هو المطابق لما عليه الامر في نفس الوجود والاذعان بهذا التفسير اعم من ان يكون مطابقا لما في نفس الامر او لم يكن لان الاعتقاد بالمطابقة لا يوجب ان يكون الشيء المعتقد مطابقا لما في نفس الامر فيشارك الصناعات الخمس فيه وهو بهذا التفسير ما ذهب اليه الشيخ ~~لانهم قلل في كتاب الموجز الكبير في~~ الفصل الاول من المقالة الثانية في البرهان بهذه العبارة العلم على وجهين احدهما تصديق والآخر تصور والتصور ان يحدث مثلاً معنى اللفظ في النفس وغير ان يجتمع في النفس منه معنى قضية قبلها النفس بل ان يجتمع منه معنى قضية في النفس لم يخل اما ان يكون مشكوكا فيها او مقرا او منكر او في الوجود الثلاثة يكون التصور قد حدث وجوده وهو وجود ذلك المعنى في النفس اما الشك والانكار فلا تصديق معه واما الاقرار وهو التصديق فهو معنى غير ان حصل في النفس معنى القضية بل شيء آخر يقترب به وهو صورة الاذعان لهم وهو ان المعنى الذي حضر في النفس هو مطابق لما عليه الامر في نفس الوجود

غير ان هذا

هو المعنى

في الصناعات

الثالثة

وهو غير ان

فلا يكون معنى القضية المقبولة من جهة ما تصورت في النفس
 معنى قضية مقبولة بل ذلك حادث آخر في النفس فظهر من
 قول الشيخ ان التصور عبارة عن حدوث معنى اللفظ في النفس
 من غير قيد سواء كان ذلك المعنى مفردا او مركبا والمركب
 سواء كان قضية او امرا او نهي او تنبيها او نسبة او حكما او غير
 ذلك والقضية اعم من ان تكون مقبولة او غير مقبولة فالقضية
 المقبولة هي التي عرض لها التصديق والتصديق معنى آخر يقترب
 بمعنى القضية وهو اذعان النفس ^{للمعنى} بمعنى القضية التي هي المصدق بها
 واقرارها به وقبولها له ومعنى الاذعان هو ان المعنى الذي حصل
 في النفس هو مطابق لما عليه الامر في نفس الوجود وهو اعم من
 ان يكون ذلك المعنى مطابقا لما في نفس الامر او لا لان النفس اذا
 ادعت لمعنى القضية بانه مطابق لما في نفس الامر لا يلزم منه ان
 يكون مطابقا لما في نفس الامر لان المطابقة شيء والاذعان بالمطابقة
 شيء آخر فالتصديق بهذا الاعتبار لا ينافي السفسطة وغيرها
 من الصناعات الخمس واتفق الكل على ان القضية قول يقال
 لقائله صدقت او كذبت والصدق والكذب انما يعرضان للقضية
 اذا كان الانتساب ^{اذا كان} داخل فيها والا لم يعرض ^{لها} فظهر

من امرا

وظهر

يقرب

الذي هو المقصود

يعرض

نعم او كاذب

ان التصديق ليس عبارة عن نفس الحكم كما ظنه المتأخرون
 ونسبوه الى الحكماء الا ان التصديق اذعان بالانتساب ^{داطلعة}
 لفظ التصديق على الحكم مجازا هكذا يجب ان يتصور حقيقة
 التصور والتصديق ليندفع الاشكالات التي تورد عليها ههنا وما
 يدل على ان التصديق ما ذكرناه قول الشيخ ايضا في الشفاء في
 الفصل الثالث من المقالة الاولى من الفن الاول من الجملة الاولى في ^{الجملة}
 مدخل المنطق وكما ان الشيء يعلم من وجهين احدهما ان يتصور
 فقط حتى اذا كان له اسم فنطق به تمثل معناه في النفس وان لم يكن
 هناك صدق او كذب كما اذا قيل الانسان او قيل افعل كذا فانك
 اذا وقفت على معنى ما يخاطب به من ذلك كنت تصورته والثاني
 ان يكون مع التصور تصديق فيكون اذا قيل لك مثلا ان كل
 بياض عرض لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط
 بل صدقت انه كذلك فاما اذا شككت انه كذا فقد تصورت ما يقال
 فانك لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ولكنك لم تصدق به بعد
 فكل تصديق يكون معه تصور ولا ينعكس والتصور في هذا المعنى
 يفيدك ان يحدث في الذهن صورة هذا التأليف وما يؤلف منه
 كالبياض والعرض والتصديق هو ان يحصل في الذهن نسبة هذه
 التصور الى الاشياء انفسها بانها مطابقة لها والتكذيب بخلاف ذلك ^{الصوره}

شرح

كذلك يجهل الشيء من وجهين احدهما من جهة التصور والثاني
 من جهة التصديق واعلم ان الفاضل امير الدين الابرار ذكر في
 فاتحة منطق كتاب تنزيل الافكار بهذه العبارة العلم هو حصول
 صورة الشيء في العقل وهو اما تصور فقط كتصورنا معنى الانسان
 واما تصور مع التصديق كما اذا تصورنا معنى قولنا الانسان
 حيوان ثم صدقناه فالتصور ههنا هو ان يحصل في العقل تصور
 الطرفين مع التأليف بينهما والتصديق هو ان يحصل في العقل
 صورة هذا التأليف مطابقة للاشياء انفسها اقول تفسيره للتصديق
 هو بعينه تفسير الشيخ للتصديق لانه قال حصول الطرفين مع
 التأليف بينهما اى معنى القضية في العقل وهو تصور والتصديق
 هو ان يحصل في العقل صورة هذا التأليف مطابقة للاشياء انفسها
 وهذا تفسير الاذعان لمعنى القضية كما فسره الشيخ بعينه وهو معنى
 قوله ثم صدقناه اى اذعناه واعترض عليه استاذ العالمين حواجه
 نصر الدين في نقد التنزيل وقال واما قوله ثم صدقناه يجب ان يكون
 مراده به بحسب ما فسر التصديق به وهو ان يحصل في العقل
 صورة هذا التأليف مطابقة للاشياء انفسها وحيث يكون معنى قوله
 ثم صدقناه اى ثم حصل في عقلنا صورة هذا التأليف فليس
 المفهوم من قوله اذا تصورنا معنى قولنا الانسان حيوان الا حصول

تنزيل افكار

اذعناه له

ولكن ينبغي

صورة هذا المجموع لنا في العقل فيكون معنى قوله اذا تصورنا
 معنى قولنا الانسان حيوان ثم صدقناه هو قولنا اذا حصل لنا
 صورة هذا المجموع المشتغل على تصور الطرفين والتأليف ثم
 حصل لنا صورة هذا التأليف لكن لا يمكن حصول صورة هذا
 المجموع الا بعد حصول اجزائه لكن يحصل هنا صورة هذا
 التأليف فيكون حصول هذا التأليف بعد حصول صورة هذا
 المجموع حصول الحاصل وهو ثم قال ثم على تقدير صحته
 يكون حصول صورة هذا التأليف في العقل من باب التصور
 والذي من باب التصديق هو حصول التأليف نفسه لا حصول
 صورته اقول حصول التأليف نفسه هو الانتساب والحكم
 لا يجوز ان يكون تصديقا لانه فعل والتصديق انفعال لانه علم
 وحصول صورة التأليف في العقل مطابقة للاشياء انفسها تصديق
 باعتبار انه اذعان واقرار بمصدق به وان كان باعتبار حصوله في
 العقل تصورا وسيجيء لهذا مزيد ايضاح ثم قال فان قيل مراده
 من قوله ثم صدقناه اي ثم حكمنا بصدقه على ما هو تفسير التصديق
 بحسب اللغة دون الاصطلاح قلنا الحكم بالصدق تصديق ثان
 وكلامنا في التصديق الاول وايضا يلزم ان لا يكون الحكم الذي
 نكذبه تصديقا وهو خلاف ما ذهب اليه اقول المراد من قوله ثم

وهو

لكنها صورة

اقول في المجموع

التأليف

صورة تقدير

وهي تامة لا

التي هي صورة

لها او معنى

ويعود اليه

صورة تقدير

وطبقا في

تصنيفها الى

مع تقدير

في قول

صدقاه اى اذعنا لصدقه واقربنا به فلا يكون تصديقا ثانيا لانه
ليس حكما بالصدق بل هو تصديق اول واما قوله ويلزم ان
لا يكون الحكم الذى نكذبه تصديقا ^{فصحح} لان القضية اذا كانت
مع ^{الانكار} لا تكون مصدقا فلا يكون التصديق عارضا لها كما
نقلناه عن الشيخ ^{نقلنا} وحاز ان يعرض لقضية واحدة باعتبار ثلاثة
اشخاص تصديق وشك وانكار ثم قال ^{من قبل} وان قيل المراد من قوله
ثم صدقاه اى ثم حكمنا به قلنا هذا ^{صحح} لكنه يخالف تفسيره
وتفسير غيره للتصديق لان التصديق هو تصورات مع الحكم
وههنا اراد به الحكم وحده اقول ليس المراد منه اى ثم حكمنا به
بل المراد به ما قلناه مرارا وهو ما فسر التصديق بالتصورات مع
الحكم وما اراد به الحكم وحده ايضا بل اراد به الاقرار بالتأليف
على ما مر فلا يكون مخالفا لتفسيره لكن يخالف تفسير غيره ثم قال
ثم اقول على قوله مطابقة للاشياء انفسها ان قيد المطابقة انما يعتبر
في ^{تفسير} التصديق لافى تفسير التصديق بهذا المعنى فان التصديق
بهذا المعنى ربما لا يكون مطابقا له فلا يعتبر فيه المطابقة وله ان يصطلح
على هذا مخالفا لمن عداه وحيث يكون عليه ان يراعى اصطلاحه حيث
يستعمله لكن سينقسم ^{ينقسم} التصديق عن قريب الى بديهي وكسبي
ويعد ما وقع فيه خلاف في القسم الكسبي ولا يمكن ان يكون جميع

يتمتع

بمنه خلاف

ينقسم

از لا تقسم الحقائق

ما يقع فيه خلاف مطابقا فاذن ^{بأننا} بعض التصديقات لا يكون مطابقا
بحسب قوله وايضا قسم القضايا في اللامع الاول من المقالة الخامسة
من هذا الكتاب الى ما يؤثر في النفس بامر تصديقي ^{عن} الى ما يؤثر
بامر غير تصديقي وادرج الظنيات والمشبهات والالزاميات في
القسم الاول فاذن ^{بأننا} ادرج في التصديقات ما لا يكون مطابقا وما لا
يعتبر فيه المطابقة جميعا فظهر منه انه لم يستعمل ذلك الاصطلاح
ثم اقول لاشك ان الصدق هو ان يكون حكمك بشئ على شئ ^{التصديق}
اثباتا او نفيا مطابقا لما في نفس الامر والتصديق هو الاعتراف
بالمطابقة لكن الاعتراف بالمطابقة في حكم لا يوجب ان يكون ذلك
الحكم مطابقا كما مر وكيف فان الحكماء في تحقيق الابصار مثلا
على مذهبين احدهما هو ان الابصار بخروج الشعاع ^{من} وثانيهما ان
الابصار بلا تطباع والاعتراف والاذعان والتصديق من كل واحد
من ^{الوجهين} ~~الفريقين في مذهب من المذهبين~~ حاصل مع ان ما في نفس
الامر لا يكون الا واحدا فظهر ان الاعتراف في الحكم بالمطابقة
لا يوجب كون ذلك الحكم مطابقا فاذن يكون جميع التصديقات
مطابقا بحسب الاذعان والاعتراف وان لم يكن بعضها مطابقا لما
في نفس الامر والظنيات والمشبهات والالزاميات تندرج في
التصديق بهذا التفسير فلا يلزم تخالف الاصطلاح ^{في} ثم قال فان

قيل التصديق الذي هو احد قسمي العلم يجب ان يكون مطابقا ولا فم
 يكن علما وهو انما قسم العلم بالتصور والتصديق لا غير قلنا العلم يطلق
 على ما ليس بيقين كالجدل وغيره ولا يجب ان يكون جميع ما يقع فيه
 من التصديقات مطابقا لما في نفس الامر اقول هذا حق ^{مطابقة} ان
 العلم يطلق على ما ليس بيقين ولا يجب ان يكون ما يقع فيه من
 التصديقات مطابقا لما في نفس الامر لكن لما فسر التصديق
 بانه هو الاعتراف بالمطابقة سواء كان مطابقا لما في نفس الامر او لم
 يكن فلا يجب عليه هذا الاعتذار ولا يرد عليه هذا الاعتراض
 ثم قال وايضا ليس كل ما يستلزم المطابقة يجب ان يعتبر في تفسيره
 المطابقة فان بين ما يتضمن معنى المطابقة وبين ما يلزمه فرق او مما يشبه
 ذلك انا اذا قلنا الحيوان ينقسم الى ناطق وغير ناطق ثم فسرنا
 الناطق وحده بان نقول الناطق الذي هو الحيوان انه جسم من
 شأنه ان يميز فقد اخطانا لان الجسم لا يدخل في مفهوم الناطق
 ولذلك يطلق من بعض الوجوه على ما ليس بجسم من المفارقات
 مع ان الناطق من الحيوان لا يكون الاجساما فالناطق بهذا المعنى
 انما يدل على الجسم بالالتزام دون التضمن وهكذا حال التصديق
 في استلزامه المطابقة العارضة له عند كونه حكما اقول المطابقة
 التي اخذت في تفسير التصديق غير المطابقة التي هي واقعة في نفس

واعتباره

الامر فان الاولى داخلة في التصديق على وجه التضمن والثانية
خارجة عنه لازمة له في بعض المواضع فيجب ان يعتبر المطابقة
الاولى في تفسيره دون الثانية والمثال صحيح لكن لا يضره ثم قال
وايضا مفهوم المطابقة ان كان معتبرا في مفهوم التصديق العلمي
فهو ايضا معتبر في مفهوم التصور الذي هو قسمه فاعتباره في
احد القسمين دون الآخر عدول عن الصواب اقول وهو
لا يعتبر المطابقة في مفهوم التصديق العلمي بل يعتبر المطابقة في
مفهوم التصديق مطلقا والتصديق بهذا الاعتبار يعرض لجميع
التصورات اول بعضها سواء كان ذلك التصور مفردا او قضية
فلذلك قيل قلما يخلو التصور عن التصديق فبهذا الاعتبار ينقسم
العلم الى تصور مجرد عن التصديق والى تصور معه تصديق
فجميع العلوم تصور لا غير الا انه يعرض التصديق للبعض
ولا يعرض للبعض والتصديق ايضا باعتبار حصوله في الذهن
تصور وباعتبار انه الاعتراف بمصدق به تصديق ولو اعتبر
الاعتراف بالمطابقة لما في نفس الامر في تصور لا يتبقى ذلك
التصور تصورا مجردا بل تصورا معه تصديق وسيجيء لهذا
مزيد ايضا ثم قال لا يقال التصور الساذج لا يمكن ان يعتبر
فيه المطابقة والا فليكن ساذجا لانا نقول التصور ينقسم الى

حقيقى يتقدمه العلم بوجود المتصور ويشترط فيه ان يكون
 مطابقة للموجود والا لكان تصورا لغير ذلك المتصور وهو
 جهل والى غير حقيقى لا يتقدم عليه العلم بوجود المتصور ولا
 وجوده وهو تصو بحسب الاسم والاولى به ان يعد فى التعريف
 اللفظى وظاهر ان المتصور العلمى الذى هو قسم التصديق
 العلمى يجب ان يكون معتبرا فيه المطابقة ايضا واذا اعتبر ذلك
 فى التفسير الذى ذكره لم يكن بين التصور والتصديق فرق
 الا الفرق الذى بين تصوير المؤلف وتصوير التأليف سواء كان
 كلاهما مع اعتبار العلاقة أو لم يكن اقول ليس مراده بالتصديق
 التصديق العلمى وان يكون قسما هو التصور الخاص الذى ذكره
 بل اعم منه واذا كان كذلك فنقول التصور هو حصول
 معنى اللفظ فى الذهن سواء كان مفردا او مركبا وسواء كان
 مطابقا او لم يكن ولا يجب ان يعتبر فيه المطابقة او عدم المطابقة
 وهو ليس قسما للتصديق بل هو معروض التصديق فاذا
 اعتبر المطابقة فى تفسير العارض بمعنى آخر لا يجب ان يعتبر فى تفسير
 المعروض ولو عرض التصديق بهذا المعنى لجميع التصورات
 لا يكون تلك التصورات تصديقا بل تكون معروضات التصديقات
 فيكون الفرق دائما خاصا بين المعروض والعارض اى بين التصور

على العلم بوجود
التصور

المفهوم
والكليات

تصورات

حاصل

هو انتساب امر الى آخر ايجابا او سلبا وقالوا التصديق الكسبي هو الذي لا يكون تصور طرفي القضية كافيا في الجزم بالانتساب ولا شك ان الجزم بالانتساب غير الانتساب الذي هو الحكم وغير الجزم بالنسبة التي هي الحكم ^{مع} على مذهب مستحدث فالجزم هو التصديق اى الاذعان والاقرار والاعتراف بالمصدق به وايضا ذكر الشيخ في الفصل المذكور من كتاب الموجز ان التصديق موقوف على امرين احدهما تصور المصدق به اى المطلوب به والثاني تصور ما يعلم هو به وتصديقه ولا شئ من الانتساب والنسبة بمتوقف على ذلك فتقرر ان التصديق غير الحكم بالتفسيرين وتصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم شرط التصديق لاجزه فعلى هذا جاز ان يقسم العلم بانه اما تصور فقط واما تصور معه تصديق كما قسم الشيخ في الاشارات فالعلم بامركله يكون تصورا يمتاز بعض افراده عن بعض بعروض عارض هو التصديق وعدم عروضه والتصديق ايضا باعتبار حصوله في الذهن يكون تصورا وباعتبار عروضه لغيره ^{يكون} تصديقا وازان يقسم بان العلم اما تصور او تصديق كما قسم في الموجز الكبير فبعض العلوم يكون تصورا وهو ما يحصل في الذهن مركبا كان او مفردا وبعضها يكون تصديقا وهو الاعتراف بالتصورات الحاصلة في النفس والاذعان لها وان كان

الاذعان باعتبار حصوله في الذهن يكون تصورا ولا يرد على
 التقسيمين اعتراض ^{الشيخ} وشبهة فهذا ما يمكن ان يقال على التصديق
 بهذا التفسير واما ما قيل في التصديق باعتبار ان يكون حكما فيورد
 ههنا قال الشيخ السهر وردي في المطارحات وتفسير التصديق
 بانه الحكم على احد الشئيين بانه هو الآخر غير سديد فان هذا
 يختص بالتصديق الواقع في الحملات غير متضمن للتصديق الواقع
 في الشرطيات فاولى ان يقال في شرحه ما ذكره ^{في التلويحات}
 العلم ما تصور وهو حصول صورة الشئ في العقل واما تصديق
 وهو الحكم على تصورات اما بنفي او اثبات ليشمل التصديق الواقع
 في الشرطيات وقال ايضا في المطارحات وفرق بين القضية والتصديق
 فان القضية مما هي قضية قولية اما الحجية واما فكرية والتصديق حكم
 عقلي ^{لا تفكر} وان التصديق نفس الحكم الا ان الحكم لا يتحقق الا
 على ^{تصورات} التصورات وقال ايضا في المطارحات واما تقييم العلم الى تصور
 وتصديق فتساح منه هطليح في اوائل الكتب لانه ليس موضعا يحتمل
 التدقيق واحوط التفسيرات ما ذكره الشيخ ابو علي في بعض المواضع
 ان العلم اما تصور فحسب واما تصور معه ^{تصور} التصديق واشترك كلاهما
 في التصور وزاد احدهما بالتصديق وهو الحكم وكل لفظ يقع
 بمعنى واحد على شيئين ينفرد احدهما بالآخر ^{منفردا} لا يكون واقعا

باعتبار ما به الانفراد على الشيء بل يكون واقعا باعتبار ما به الاتحاد
 ولما ذكر في التقسيم ان العلم اما كذا واما كذا لم يقسم الا بعد ان
 يؤخذ بمعنى واحد اذا اللفظ المشترك لا يقسم على ما سبق فكأنه
 اخذ العلم في هذا الموضع بازاء مجرد التصور وقسم الى التصورات
 لتساذج والى تصور مقرون بالتصديق ثم قلل التصديق حكم
 والحكم فعل وهو ايقاع النسبة او قطعها وادراك فعل مالم ليس
 نفس ذلك الفعل اى ليس ذلك الادراك نفس ذلك الفعل فتعقلنا
 الفعل الذى هو الحكم تصور ذلك الفعل اى الحكم فيرجع
 العلم المذكور الى التصور ثم التصور قد يكون تصور امور خارجية
 وهى التصورات وقد يكون تصورا احكام نفسانية هى التصديقات
 فمرجع علومنا الى التصورات وان كانت في بعض المواضع
 تصورات فلا احكام تصديقات هى افعال نفسانية و ايقاع او قطع اقول قولهم
 في تفسير الحكم انه قطع النسبة قريب من معنى الجزم والاذعان
 والاعتراف وقال المشايخ في التلويحات في تفسير الكلام المذكور
 حصول صورة الشيء في العقل اما ان يقترب به حكم او لا يقترب به حكم
 وذلك الحصول على التقديرين يسمى تصورا وذلك الحكم باعتبار
 حصوله في العقل هو من قبيل التصورات ايضا وبخصوصية كونه
 حكما يسمى تصديقا فالتصور هو حصول صورة الشيء في العقل

فرض

تصور الامر

وخصوصية

غير مقيد باقتران الحكم او لا اقتترانه اذ لو قيد بعدم اقتران الحكم
 كما ^{يستدعي} ~~يستدعي~~ ذلك جماعة من المتأخرين حيث قالوا ان الامر الحاصل
 في العقل ان لم يكن معه حكم فهو التصور وان كان معه حكم فهو
 التصديق لما يأتى اشتراط التصديق بالتصور على قول من يجعل
 التصديق مجرد الحكم وهو المصطلح عليه في التلويحات اقتداء
 بالحكماء المتقدمين وان يجعل جزء من التصديق على قول من
 جعله مجموع تصورات ثلاثة هي المحكوم عليه والمحكوم به والحكم
 وهو مصطلح الامام في ذلك لكن الجميع اتفقوا على ان التصديق
 يستدعي التصور من غير عكس ولو قيد بمقارنة الحكم لا يستدعي
 التصور التصديق كما كان التصديق مستدعيه فكان العكس
 واجبا في استدعاء احدهما الآخر من حيث هو وهو ذلك مما اتفقوا
 على القول بخلافه فثبت ان اشتراط مقارنة الحكم ولا مقارنة
 لذلك الحصول مما لا يلائم مذهب القوم بل الاصطلاح الذي
 لا ينافي مذهبه في التصور والتصديق هو المذكور في التلويحات
 اما التصور ^{كما قررت} فلما ~~قررت~~ ^{قررت} واما التصديق فلا تفاقهم على ان الاوليات
 ربما وقع التوقف في التصديق ^{لها} ~~لها~~ ^{لها} خفاء تصورات حدودها
 ولو لم يكن التصديق مجرد الحكم بل كان عبارة عن التصورات
 الثلاثة المذكورة ^{لها} ~~لها~~ ^{لها} لا يكون بديها الا اذا كانت تلك التصورات

كما ياتي

لما كان لا يكون بديها

بديهية وهو بخلاف ما ^{ما عرفت} حوله في الاوليات وان كان بعضهم
 قد ناقض نفسه اعنى الامام في بعض المواضع واذا تقرر هذا ثبت
 ان العلم ^{مختص} في ^{بشئ} تقسيمين احدهما التصور وهو حصول صورة
 الشئ في العقل كما اذا كان للشئ لفظ فطبق به ^{بشئ} بمثل معناه في الذهن
 سواء عبر عنه بلفظ مفرد ^{بشئ} كالا انسان او بلفظ مركب كالحیوان
 الناطق او كون العالم ممكن الوجود لما عرفت ان الحكم باعتبار
 حصوله في العقل تصور وان كان تصديقا بخصوص كونه حكما
 لكنه لا يحصل في العقل الا وان يكون المحكوم عليه والمحكوم به
 حاصلين فيه ايضا فيكون ذلك المتصور جملة تصديقية يتأتى
 الحكم عليها وبها كفى المثال المذكور وثانيهما التصديق ^{ان الحكم} هو
 الحكم على الشئ المتصور بوجوده او عدمه او وجود حالة ^{منه} ^{او عدمه}
 وبالجملة هو الحكم على التصورات ثمانية اثبات كما هو المذكور
 في التلويحات وقد دخل في ذلك التصديقات الحتمية والشرطية
 وهو اولى من قول بعضهم انه الحكم ^{ان الحكم} على ^{بشئ} المشيئين بان احدهما هو
 الآخر او ليس ^{هو} فان هذا يختص بالتحليلات ويخرج عنه
 الشرطيات فلا يعبر اقسام التصديقات فهذا ما يمكن ان يقال على
 التصديق بهذا التفسير واما قوله لما يتأتى اشتراط التصديق
 بالتصور وان يجعل جزء من التصديق مستدرك لانه لا امتناع

بما في ان العلم

او عدمه

في تحقيق المعاندة بين الجزء والكل مع اشتغال احدهما على الآخر
 كل واحد والكثير بل الممتنع جواز صدقهما على ذات واحدة
 من جهة واحدة والامر ليس كذلك لاستحالة ان يصدق على
 شيء واحد كونه ادراكا ساذجا ومقرونا وامثال ذلك كثيرة
 كاشتغال الخمسة التي هي الفرد على الاثنين الذي هو الزوج وكاشتغال
 اللفظ المركب على المفرد وكذا لامتناع في تحقيق المعاندة بين
 الشرط والمشروط بل الممتنع صدقهما على ذات واحدة واعلم
 انه قد يكون ذلك المتصور جملة تصديقية يتأتى ان يحكم عليها
 وبها كالمثال المذكور اى كون العالم ممكن الوجود لانه متى تصور
 معنى الجملة التصديقية الذي هو تصور المحكوم عليه وتصور
 المحكوم به وتصور الحكم يمكن ان يوقع الانتساب بين الطرفين
 لان الانتساب بمشية المتصور لان الانتساب فعله وفعله بمشيئته
 لكن على هذا التقدير لا يتحقق تصديق ما كسبها واما من فسر
 التصديق بالاذعان فلا يرد عليه هذا لانه ربما يوقع الانتساب
 ويعرض له الشك في ان هذا الانتساب يجب ان يعترف اولا
 فكيف يتسب ذلك الاعتراف بمقدمات معترفة فينبغي للباحث ^{مفتية} ~~من~~
 التصديق ان ينظر في معنى ^{بشيء} الاذعان ومعنى الحكم فان كان كلاهما
 واحدا فالتصديق هو الحكم لا غير وذلك انما يكون اذا فسر

والعلم ان قد لم ينفى

ان يعترف به ايضا

الحكم ^{بشيء} لا يتناسب لا بالتناسب ^{والمناظر} بالانتساب فالفرق
ظاهر كامر تقريره وامامن قال بان التصديق عبارة عن الحكم
وفسر الحكم بانه هو النسبة ^{بين} المحكوم عيه والمحكوم به لايقاع
النسبة هي بامن ان الانتساب فعل والتصديق انفعال لانه علم فليس
بشيء لانك علمت ان الانتساب باعتبار حصوله في الذهن تصور
وباعتبار خصوصية كونه حكما تصديق قال بعضهم في الفرق بين
الحكم والتصديق ان التصديق امر انفعالي لانه قسم من العلم
التجديدي وهو انفعال المدرك والحكم ايقاع النسبة اليجابية
اوسلبها وهو فعل لان الايقاع فعل المدرك فلا يصدق احدهما
على الآخر فاطلاق التصديق على الحكم يكون مجازا
ومحققه ان الادراك لما كان عبارة عن حضور ما يدرك عند
المدرك فالحضور ^{المتصني} الذي يحضر منه عنده ان النسبة
الاجبائية واقعة او ليست بواقعة هو التصديق والحاضر منه
عنده هو المصدق به وايقاع النسبة وسلبها هو الحكم والحضور
الذي ^{يحضر} منه عنده هذا هو الذي ذكرناه وان حضر
غيره وان كان مفهوم الوقوع واللا وقوع او غيرها فهو
التصور والحاضر هو المتصور فالتصديق لا يخلو عن الحكم
لانه هو ويدل على تغيرها قول جميع المتأخرين ان الادراك

ان كان مع الحكم ^{بشيء} تصديقا لان مامع الشيء غيره وكذا
 قول ^{نصر الدين الطوسي رحمه الله تعالى} في شرح الاشارات وهو ان المتصور هو الحاضر
 في الذهن مجردا عن الحكم والمصدق به هو الحاضر ^{معه}
 مقارنا له يدل عليه ايضا لان المقارن للشيء غير ذلك الشيء
 لكن لا يلزم التصديق والحكم اطلق احدهما على الآخر
 مجازا كما جرى الميزاب اقول ^{لعل} المتأخرين يدل على تباينها
 لكن قول خواجه لا يدل عليه لانه قال في شرح الاشارات ان
 الحكم هو التصديق وما عرض له الحكم هو المصدق به ثم قال
 هكذا يجب ان يتصور حقيقة التصور والتصديق ليندفع الاشكالات
 الواردة كما يقال لو كان التصديق هو الادراك المقترن بالحكم
^{ممكن} كلن الحكم خارجا عن التصديق لكنه نفسه اوجزءه وايضا كان
 التصديق كسبيا اذا كانت تصوراته كسبية ضرورة انه اذا توقف
 الادراك المطلق على الفكر يتوقف عليه الادراك المقتن به
 لتوقفه على جزءه وايضا كان كل تصديق ثلاثة تصديقات ^{بحصوله}
 ثلاثة ادراكات مقترنة وايضا جاز اقتناص التصديقات ^{بالقول}
 الشارح مع انه لا يقتضئ الا بالحجة وانما يندفع الاول ^{على} ^{بما} عرفت
 من ان الحكم لازم الادراك المقتن بالحكم لان نفسه ولاجزءه
 وانما يندفع الثاني بان التصديق الكسبي هو ^{التصور} الذي يفتقر

مامع

بحصوله

والقول

والاخر

الى الاكتساب في ايقاع النسبة وسلبها واما تصواته مكتسبة لم
يفتقر اليها من تلك الجهة بل من جهة التصور اللازم وانما يندفع
الثالث بان التصديق حضور ^ب محضر ^ب ان النسبة واقعة او ليست
بواقعة وليس حضور كل واحد من الادراكات الثلاثة كذلك
وانما يندفع الرابع بان التصديق الذي لا يقتضى ^ب الابطال ^ب هو
التصديق بمعنى الحكم اعني ايقاع النسبة وسلبها واما الذي بمعنى
الحضور الموصوف فلا يقتضى الا بالقول الشارح لا يقال السؤال
الاول غير متوجه لانه ان اراد بالتصديق الحكم فلا يلزم انه انفعال
وان اراد به الحكم مع تصور الطرفين فلا نسلم صدق الحكم عليه
نعم لو قلت لو كان التصديق هو الحكم وهو فعل لما صح تقسيم العلم
اليه لانه انفعال لانا نقول التصديق كيف ما كان يلزم ان يكون
انفعالا لكونه قسما من العلم فلا يكون حكما لانه فعل الى آخر
ما ذكرناه اقول ظهر من قول ^ب هذا الفاضل ان التصديق والحكم
متغايران ^ب لكونهما متلازمان وبالتفسير الذي نقلناه عن الشيخ
ابي على التصديق اخص من الحكم لان وجود التصديق مستلزم
لوجود الحكم ولا ينعكس كيا وعلى هذا التفسير لا يرد الشكوك
المذكورة واما من قال التصديق عبارة عن مجموع تصور المحكوم
عليه ^ب وبه ^ب والحكم ^ب فيرد عليه انه يمكن ان يقارن الشك ^ب والاعتراف

ومن المحال ان يقارن التصديق مع الشك والانكار واورد عليه
بعض الاذكياء ^{شكاً} اسكالا وهو انه قال الامام التصور هو حصول
صورة الشئ في الذهن فقط وقال التصور جزء التصديق لان
التصديق عبارة عن مجموع التصورات الشئ لكنه قال ايضا الحكم
انما يكون على المحكوم عليه بالمحكوم به فيكون جزء التصديق
المحكوم عليه اقول الصورة الحاصلة في الذهن ^{من} المعلوم لا العلم
وحصولها هو العلم فاجزاء التصديق الذي هو العلم لا يكون المعلوم
بل العلم واذا تقرر هذا فنقول اجزاء التصديق على ^{نقول} مذهب الاسلام
هو تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به اعني حصولهما في
الذهن وتصور الحكم بينهما ويكون صورة المحكوم عليه ومثال
المحكوم به اللذان هما معلومان ^{شرطان} شرطيان لوجود التصديق ولوجود
الحكم ومن قولهم الحكم انما يكون بالمحكوم ^{عنه} على المحكوم عليه
لا يلزم ان يكونا جزئي التصديق وقال صاحب المطالع في كتاب
البيان التصور ادراك الشئ من حيث هو مقطوع النظر عن كونه
خاليا عن الحكم به او عليه بايجاب او سلب والمنظور اليه مع احدهما
هو التصديق فاذا قلنا مثالا الانسان حيوان او ليس بحجماد فاندرك
اولا معنى الانسان ومعنى الحيوان او الجمد ومعنى هو هو او ليس
هو هو ثم نقول انه حيوان او ليس بحجماد فالادراك السابق هو

التصور وهو مع الحكم بأنه هو وليس هو هو التصديق اقول يدل
قول هذا الفاضل على ان التصديق مغاير للحكم لان التصديق هو
التصور المقارن للحكم ويمكن ان يكون مراده ان مجموع التصور
والحكم هو التصديق كما ذهب اليه الامام وقيل على هذا المذهب
بالتفسير الاول شكوك احدها انه اذا كان التصديق هو الادراك
المقترن بالحكم فيكون الحكم خارجا عنه ~~لكن هو نفسه~~ او جزؤه
وثانيها ان التصديق يكون كسبيا اذا كانت تصوراته مكتسبة
ضرورية انه اذا توقف الادراك المطلق على الفكر يتوقف عليه
الادراك المقترن لتوقفه على جزئه وثالثها انه يكون كل تصديق
ثلاثة تصديقات لحصول ثلاثة ادراكات مقترنة وابعها جازاقتناص
التصديق بالقول الشارح مع انه لا يقتضئ الا بالحجة ويمكن ان
يجاب عن الاول بان الحكم شرط لصيرورة التصور تصديقا
لانفس التصديق ولا جزؤه وعن الثاني بان التصديق الكسبي
هو التصور الذي يفتقر الى الاكتساب في ايقاع النسبة وسلها
بين اجزائها واما تصوراته مكتسبة لم تفتقر اليه من تلك الجهة
بل من جهة التصور الذي هو جزؤه او لازمه وعن الثالث بان
التصديق هو الذي يعرض له الحكم او لا بواسطة وهو مجموع
التصورات الثلثة واما اقترانه بكل واحد منها هو بواسطة اقترانه

بالجموع فلا يكون كل واحد تصديقا لان من شرط التصديق
 ان يعرض له الحكم او لا ويعرض ^{للاعرض} لا يجوز له بتوسط الجموع وعن
 الرابع بان المقتض بالقول الشارح هو التصور الذي لا يعتبر معه
 اقتران الحكم لا الذي اعتبر اقتران الحكم معه ولا يلزم من اقتناص
 الاول بالقول الشارح اقتناص الثاني به قال صاحب القسطاس
 متى حصل عند العقل وقوع النسبة او لا وقوعها لا بمعنى تصور
 مفهوم الوقوع واللاوقوع فان ذلك من قبيل التصورات بل
 بمعنى ان النسبة اليجابية واقعة او ليست بواقعة فهذا الحصول هو
 التصديق وهو حقيقة الحكم اقول لما اعترف بان التصديق عبارة
 عن ان يحصل عند العقل ان النسبة واقعة في نفس الامر او ليست
 بواقعة الذي هو بمعنى الازعان والاعتقاد فان سماه حكما فلا مشاحة
 في الاصطلاح فهذا ما قيل على التصور والتصديق والحق ما قلناه
 عن الشيخ لان كل ما يحصل في الذهن لا يخلو من ان يكون اما صور
 الماهيات او الازعان والاعتراف والاعتقاد بمطابقة تلك الصور
 فالاول هو التصور والثاني هو التصديق والازعان باعتبار
 حصوله في الذهن ^{ايضا} تصور لكن ^{لخصوصية} بخصوصية كونه اذعانا لغيره
 تصديق ولا يرد على هذا المذهب شك اصلا وايضا مما يدل من
 قول الجميع على ان التصديق هو الازعان والاعتقاد قولهم في

التصديق الكسبي ان هذه القضية معلومة التصور مجهولة
 التصديق ولا شك ان هذه القضية قبل القياس حاصلة مع اجزائها
 اعنى الموضوع والمحمول والنسبة بينهما والانتساب وبعد
 القياس لا يحصل الا بعد الاذعان بتلك النسبة
 او الانتساب بانها واقعة او مطابقة لما
 فى نفس الامر

تمت الرسالة القطبية بعون الله الملك المنان